حول الخيار الديمقراطى
دراسات نقدية
برهان غليون وآخرين
مواطن المؤسسة الفلسطينية
لدراسة الديمقراطية ، رام الله
سلسلة دراسات وأبحاث ١٩٩٣
٢٢٦ صفحة

هذا الكتاب القيم «حول الخيار الديمقراطى.. دراسات نقدية» حصيلة جهد لأربعة مؤلفين ينطلقون من أرضية مشتركة هى حتمية الخيار الديمقراطى للإنسان العربى، فالديمقراطية هى الإطار المرجعى الذى يهيمن على هذا العمل، ويربط بين فصوله الأربعة التى يمثل كل منها تصويرا للمشهد الديمقراطى من زوايا مختلفة.

فالفصل الأول لجورج جقمان «الديمقراطية فى نهاية القرن العشرين.. نحو خارطة فكرية» تمثل لقطة بانورامية شاملة للمشهد الديمقراطى فى العالم يظهر فيها ثلاثة محاور أساسية، هى المحور المؤسسى الغربى، والمحور النقدى الراديكالى، والمحور العربى .

والفصل الثانى لعزمى بشارة بعنوان «مدخل لمعالجة الديمقراطية وأنماط التدين» يمثل لقطة مقربة لعلاقة الديمقراطية بالتفسيرات والممارسات المتباينة التى تنطلق من مرجعية دينية على مستوى كل من المؤسسة الدينية الرسمية، والحركات الإسلامية، والدين الشعبى، بإعتبارها جوهر الإشكالية - الأزمة التى تعوق إقرار الديمقراطية كمرجعية عليا فى المجتمعات العربية.

والفصل الثالث لبرهان غليون بعنوان «الديمقراطية العربية : جذور الأزمة وآفاق النمو» يمثل لقطة متوسطة للمحور العربى بأكمله تتضح فيها تفصيلا إشكالياته المتباينة ومظاهر الصراع العنيف والحاسم بين الخيار الديمقراطى والخيار الفاشى الجديد الذى يتستر وراء الخوف على الديمقراطية من أجل تبرير إغتيالها فى المجتمعات العربية.

والفصل الرابع لسعيد زيدانى بعنوان «الديمقراطية وحقوق الإنسان» يمثل لقطة مقربة جدا للإنتهاكات الصارخة لحقوق الانسان العربى بإعتبارها أنعكاسا لتغيب الديمقراطية فى عالمنا العربى من قبل الحركات السياسية الرئيسية، القومية والماركسية والإسلامية الأصولية.

والكتاب فى عمومه يطرح من الأسئلة حول إشكاليات الديمقراطية العربية أكثر مما يطرح من إجابات، إذ أن أسئلة الديمقراطية أصعب من أن يجيب عليها عدد محدود من الأشخاص.

خريطة الديمقراطية

يرى جورج جقمان أن المحور المؤسسى الغربى يعبر عن وجهة نظر المؤسسات الحاكمة والمتنفذة فى المجتمعات الغربية تجاه الديمقراطية، حيث تلازم الديمقراطية النظام الرأسمالى تلازما لا إنفكاك منه، بحيث يصبح الترويج للديمقراطية فى جوهره ترويجا لإزالة أية احواجز موجودة، سياسية كانت أو اقتصادية أو ثقافية أو عسكرية أمام سيطرة الدولة الغربية الرئيسية على نظام عالمى تقبع على رأسه الولايات المتحدة الأمريكية التى تتطلب مصلحتها فى العالم الثالث أنظمة لها قدر من الإستقرار ومقدرة على منع تغيير جذرى يخرج دول العالم الثالث من نطاق تبعيتها، مما يجعلها ترحب منذ

منتصف الثمانينيات بإدخال قدر من الديمقراطية المقيدة مما يقوى الأنظمة التابعة لها دون إحداث تغيير جذرى فى التوجهات الإقتصادية والسياسية لتلك الأنظمة.

ويرتبط المحور النقدى الراديكالى - فى عرض جقمان - برفض المحور المؤسسى الغربى، فهو لا يقبل بإقران الديمقراطية بإقتصاد السوق، ويعطى أهمية خاصة لتحقيق العدالة الإجتماعية، وإن اختلف تصور من يضمهم هذا المحور حول ماهيتها ومقوماتها وآلياتها، فهناك اتفاق عام داخل التيار النقدى الراديكالى على أهمية السعى نحو تحقيق مجتمع ديمقراطى يسمح بوجود تعددية سياسية وفكرية، ويضمن الحقوق المدنية للأفراد، ويحترم ويحمى حقوق الإنسان، ويضمن المساواة التامة بين المرأة والرجل من ناحية الحقوق والفرص، وبهذا يندرج ضمن هذا المحور كافة الأحزاب والتنظيمات والحركات اليسارية والإشتراكية، بالإضافة إلى الحركات النسوية والتوجهات التحررية عامة التى تسعى لتحرير الإنسان من القمع والتبعية والفقر والجهل، وتمثل من لا مصلحة لهم فى استمرار العناصر الرئيسية فى «النظام العالمى الجديد».

ويعرض جقمان لهجوم التيار النقدى الراديكالى على «الديمقراطية الشكلية» التى تطبق الديمقراطية فى جانبها السياسى والمدنى فقط، حيث يرى هذا التيار أن الديمقراطية السياسية تبقى غير مستقرة ومهددة باستمرار فى ظل وجود تفاوت كبير فى الدخل وفى توزيع الثروة.

ويرصد جقمان المحور المؤسسى الغربى والمحور النقدى الراديكالى، حيث شكلت هزيمة ١٩٦٧ نقطة تحول رئيسية فى الفكر العربى المعاصر تجاه المسألة الديمقراطية، إذ برز الاهتمام بغياب الديمقراطية فى المجتمع العربى كسبب جوهرى لهزيمة ١٩٦٧، على اعتبار أن الهزيمة ليست عسكرية فقط، بل هى هزيمة مجتمعية شاملة.

ومن هنا يرى المؤلف أن تعاظم الإهتمام فى العالم العربى جاء على مرحلتين رئيسيتين: الأولى من ١٩٦٧ حتى ١٩٨٥، والثانية من ١٩٨٥ حتى وقتنا الحالى حيث إن عام ١٩٨٥ يرتبط ببداية التحول فى الإتحاد السوفيتى منذ قدوم جورباتشوف للسلطة، وما تلا ذلك من تحولات سياسية واقتصادية انتهت بتفكك الإتحاد السوفيتى والكتلة الإشتراكية عامة، حيث فسر ذلك بأنه ينم عن رغبة شعبية عامة بالإنتقال إلى نظام ديمقراطى غربى.

ويبرز جقمان أن تعاظم الإهتمام بالديمقراطية جاء بسبب إنهيار المشروع التقدمى العربى لعدم قدرته على حماية ذاته وفشل إقلاعه الصناعى وتعثر الإندماج القومى، مما أدى لتراجع فى بنية السلطة الوطنية وتقاليدها، أدى إلى إفقاد النظام السياسى الواحدى الذى ارتبطت به صدقيته وشرعية وجوده.

كما يبرز أيضا أن الشروط الموضوعية لقيام ديمقراطية حتى ولو من النوع الغربى غير متوفرة فى الوطن العربى بسبب أنتمائه إلى أطراف النظام العالمى الرأسمالى، إذ أن الإستقطاب على الصعيد العالمى، والناتج عن التوسع الرأسمالي، يخلق بدوره استقطابا إجتماعيا داخليا يتجلى فى ظواهر عديدة مثل التفاوت المتزايد فى توزيع الدخل والتهميش الإجتماعى، وينتج عن ذلك أن عدم الإستقرار هو القاعدة فى الحياة السياسية للمحيط، فالقاعدة هنا هى نظام حكم ديكتاتورى - عسكرى أم لا حسب الظروف - ينفجر من وقت إلى آخر، على أن هذه الإنفجارات لا تؤدي عادة إلى ديمقراطية بل إلى نظم شعبوية.

ويصنف جقمان موقف الحركات الإسلامية تجاه الديمقراطية فى إطار المحور العربى إلى توجه يرفض الديمقراطية جملة وتفصيلا بإعتبارها مناقضة ومخالفة لما جاءت به العقيدة الإسلامية، وتوجه ثان يعقد نوعا من المصالحة الجزئية مع الفكرة الديمقراطية يضم قطاعا عريضا من الحركات

الإسلامية المعاصرة، وتوجه ثالث محدود يقبل بالديمقراطية يتكون من مفكرى اليسار الإسلامى، حيث يشترك التوجهان الثانى والثالث فى قبول الديمقراطية كخيار على عدة مستويات:

١ - كرد فعل فعل دفاعى تجاه هجوم غربى يستخدم الديمقراطية كسلاح لمقاومة الحركات الإسلامية التى تهدد الأنظمة العربية التى تقع ضمن دائرة النفوذ الغربى.

٢ - تمثل الديمقراطية شريان حياة للحركات الإسلامية كمعارضة سياسية غير موجودة فى الحكم فى معظم دول العالم العربى.

٣ - أن المسألة الديمقراطية جزء من الدعوة الإسلامية الإصلاحية التجديدية التى لا يمكننا إطلاق أية أحكام نهائية حول مستقبلها ومدى تمسكها بالخيار الديمقراطى.

ويؤكد جقمان من خلال هذه الرؤية البانورامية على حتمية الصراع الأيديولوجى العام مادامت الدوافع التى أدت إليه ما زالت قائمة، مبينا أن الديمقراطية كفكرة وكمفهوم أدخلت وبشكل مبكر فى خضم هذا الصراع، مما يعنى أن أواخر القرن العشرين تشهد نهاية أشكال أيديولوجية محددة وبداية أشكال أخرى تعبر عن هذا الصراع حول مضمون الديمقراطية فى إطار تاريخى آخر.

الدين أو أنماط التدين

ونبدأ بالتحفظ على جدوى الفصل النظرى الذى قام به عزمى بشارة بين الدين وأنماط التدين حيث أنهما يلتحمان واقعيا بما يعنى أنه لا يمكن الفصل بينهما عمليا إذا كنا نتعامل مع ما هو كائن لا مع ما ينبغى أن يكون فى إطار رصد علاقة الدين بالديمقراطية من منظور اجتماعى.

ومن هنا لا أجد أهمية لنفى بشارة لوجود علاقة إستنباطية تشتق بموجبها الديمقراطية من الدين أو الدين من الديمقراطية، على أساس أن المفهومين ينتميان إلى مستويين مختلفين من التجريد، حيث أن جوهر مصطلح الدين، أى دين، هو المقدس وإن عملية التعامل مع المقدس هى عملية إجتماعية تتم فى ظروف تاريخية محددة، وجوهر الديمقراطية هو تنظيم عملية السلطة والسيطرة بشكل محدد فى الحياة الدنيوية.

الإسلام الحضارى

إن مناقشة عزمى بشارة لمفهوم الإسلام الحضارى فى إطار عرضه للعلاقة بين الديمقراطية وأنماط التدين جديرة هى الأخرى بتسليط الأضواء عليها لشدة تميزها، حيث ينتقد بشارة الذين يرون فى الإسلام نموذجا حضاريا متكاملا مقابل «النموذج الغربى» ديمقراطيا كان أو اشتراكيا؛ وهم تيار معظم ممثليه من العلمانيين أو القوميين أو اليساريين السابقين الذين يرون فى الإسلام الخيار الوحيد الممكن للإتصال مع الجماهير أو لتجنيد طاقات الشعب فى الصراع من أجل الوحدة، وتحرير طاقات الأمة العربية ومقدراتها من التبعية ومن سيطرة الإستعمار الجديد، وهذا التيار يقسم العالم إلى حضارات (بدل طبقات او معسكرات إقتصادية/ سياسية كما كان التقسيم فى الماضى)، وبما أن الحضارات تبنى على اللغة والذاكرة الجماعية والأيديولوجيات المبنية على إفتراضات ميتافيزيقية، فالخيار الحضارى خيار غير علمى، ولذلك لا فضل لأحد على أحد، ومن ذلك ما قاله المفكر جلال أمين من أن الإسلوب الغربى لتنظيم المجتمع مبنى على فرضيات مثل فصل الأخلاق عن السياسة، واعتبار الناس جميعا متساوين فى الطبيعة، والمساواة فى حق التصويت، حيث أن هذه الفرضيات ليست آخر منجزات العلم، كما يحاول مؤيدوها تقديمها، وإنما هى لا تعدو أن تكون تعبيرا عن مواقف أخلاقية ليس لها أى مبرر علمى أو مواقف ميتافيزيقية ليس لها صلة بالعلم.

ويعلق بشارة على ذلك بقوله، أننا حتى لو وافقنا أنها فرضيات وخيارات قيمية، فهل يعنى هذا التسليم بعدم علمية القيم وإنه لا فضل لقيمة

على قيمة؟ ألا يحق لنا أن نقول:

إن المساواة بين البشر أفضل من اللامساواة بينهم فى مجال تنظيم المجتمع؟ أو أن المساواة بين البشر أفضل من العنصرية كقيمة؟ أو أن حق التصويت خطوة إلى الأمام بالنسبة لعدم التصويت؟

ويؤكد بشارة أن النسبية القيمية قد تتحول عندنا إلى تبرير لمواقف ما قبل الحداثة بحجة التمييز والخصوصية الحضارية.

ديمقراطية الواجهة

ونأتى إلى جوهر رؤية برهان غليون فى رصده لعوامل التحول الديمقراطى فى المجتمعات الغربية، إذ يؤكد تناقص النظام العالمى الجديد مع بدء صدور السلطة السياسية عن الإرادة الشعبية فى المنطقة العربية، لأن بناء السلطة السياسية فى هذه الأقطار على هذه الإرادة يعنى زوال نظم الحكم الراهنة، وتهديد مصالح الطبقات التى تعبر عنها، وولادة نظم جديدة حاملة لمطالب إجتماعية ووطنية أخرى، ومنتجة لمصالح جديدة تفترض لا محالة إعادة توزيع الموارد المحلية، وإقتسامها بما يقلص كثيرا من نفوذ وسيطرة القوى الأجنبية عليها، ولأن المسألة اليهودية التى هى بالأساس مسألة غربية تقتضى تدعيم أسس الإستيطان الإسرائيلى نهائيا، وضبط الوعى ورد الفعل الوطنيين العربيين فى المنطقة بأكملها وهو ما لا يمكن أن يتفق مع تشجيع التعبير الحر عن الإرادة الشعبية، فالديكتاتورية هى الإطار الأسلم لإستمرار السيطرة العملية على موارد هذه المنطقة الكبيرة مثلما هى الوسيلة الأقوى لفرض إسرائيل على شعب عربى.

ولا يعنى هذا، أنه ليس من مصلحة النظام العالمى الجديد إيجاد بعض التعديلات الشكلية فى طبيعة النظم الحاكمة فى البلاد العربية، فالعكس هو الصحيح، إن للدول المسيطرة فى هذا النظام مصلحة كبرى فى تحسين مظهر الأنظمة الإستبدادية الراهن، وإلباسها لباسا خارجيا مشابها للنظم الديمقراطية، حتى يمكن المد فى عمرها وضمان بقائها، أى حتى يمكن التغطية على اغتصاب السلطة الحقيقية وضمان الإغتيال الفعلى للإرادة الشعبية.

ويصل غليون - فى التحليل النهائى - إلى أن تطابق شعار الديمقراطية مع شعار التغيير هو الذى يعطى الإنطباع السائد بأن العالم العربى قد كسب نهائيا لصالح الفكرة الديمقراطية، لكن تعدد القوى الاجتماعية، وتنوع الأهداف والمطالب السياسية والاقتصادية والعقائدية المختبئة وراء شعار الديمقراطية، تبقى هذا الشعور دون مضمون حقيقى لأنها تجمع فيه معظم المصالح والمضامين الشعبية والوسطى.

وهذا يفسر - فى رأى غليون - ضعف الحركة الديمقراطية رغم المناخ الديمقراطى المخيم، وضعف إنجازاتها أيضا إلى حد كبير، فمصير الديمقراطية يتوقف هنا على النجاح فى إيجاد تسوية ثابتة وتاريخية، بين الطبقة الوسطى المتعددة المواقع والحساسيات الدينية والاجتماعية من جهة، والنخب المرتبطة بالطبقات الشعبية التى تسعى إلى الخروج من عزلتها وهامشيتها أو تهميشها من جهة ثانية، والذى يقف فى وجه هذه التسوية هو أن الطبقات الوسطى تخاف أن يقود التحالف مع الطبقات الشعبية إلى تدمير أساس النظام القائم نفسه، وخروج السلطة من يد الفئة الحاكمة دون أن يؤدى بالضرورة إلى تحسين أوضاع الطبقات الوسطى.

ويذهب غليون إلى أن النظم الحاكمة تسعى إلى منع نشوء التحالف بين الطبقة المتوسطة والطبقات الشعبية، فهى من جهة ترفض التنازل للطبقة الوسطى وتحبط مبادرتها السلمية حتى تدفع الطبقات الشعبية إلى الابتعاد عنها، والتشكيك فى قدرتها على مواجهة السلطة المطلقة الاحتكارية، ومن جهة ثانية تدفع النخب الشعبية فى إتجاه التطرف حتى تخيف الطبقة الوسطى

منهـا، وتجبرها على الإصطفـاف ورائها والتـعلق بسلطتها.

ويصل غليون إلى القول بأن الشـعوب لا تملك مهما كانت التضحيات المطلوبة منها، خيارا غير التغيير بالقوة إذا لم يكن ذلك متيسرا بالوسائل السلمـيـة، وإنه ليس أمـام النخب القـائمـة إلا خياران: الإستجابة إلى طلبات التغيير المنطلقة من القـاعـدة، أو الإسـتـعـداد للمـواجهـات العنيـفـة والمجابهات الدموية التى لا يستطيع أحد أن يعرف مسبقا نتائجها.

الديمقراطية وحقوق الإنسان

أما سعيد زيدانى فجوهر رؤيته يتمثل فى عدم الإنفـصـال بين فكرة الديمقراطيـة الليـبـرالـيـة وفكرة حقوق الإنسان، حيث نشأت الفكرتان معا ولعبت فكرة الحقوق دورا مركزيا فى الفلسفة الديمقراطية الليـبـرالـيـة، كـمـا لعبت الفكرتان دورا ثوريا فى مواجهة السلطات الحاكمة فى أوروبا فى القرون من السـابع عـشـر إلى التـاسع عـشـر، حيث تفـتـرض الفكرتان قـيـمـا مـشـتـركـة من أهـمـهـا الفـردية والتعددية (الفكرية والسياسية) وكلتاهما تقومان - ضمنا إن لم يكن صراحة - على تبرير عقلانى (تعاقدى) ونفعى لنظام الحكم والدولة ومن هنا - كـمـا يرى زيدانى - نجـد أن المقـاومـة لفكرة الديمقـراطيـة ولفكرة الحقـوق السـيـاسـيـة والمدنيـة مصدرها النظر إلى الدولة كغاية فى ذاتها أو إلى الجماعة كقيمة فى ذاتها (كتعبير عن إرادة الله أو تجسيد للعقل المطلق أو روح الأمـة)، وبالتالى هى مـالكة الحقـوق وهى التى تفـرض الواجبـات على الأفـراد والجـمـاعـات، وفى هذه النظرة يشـتـرك المثاليـون (هيـجـل مـثـلا) والقـوميـون المتطرفـون (الفـاشـيـة مـثـلا) والسلفـيـون والماركـسـيـون - اللينينيون.

وينتـهى سـعـيـد زيدانى فى إطار الدفـاع عن حقـوق الإنسـان العربى إلى القـول بأن المتـحـفظين على الديمقراطية (بما تقوم عليه من احترام وحماية للحقوق والحريات الأساسية للمواطن) بإسم الثورة والتغيير الإجتماعى، التحرر من التبعية، وبإسم الأهداف الوطنيـة/ القـومـيـة العليـا، ينسـون أن الفـرصـة قـد أعطيت لمثل هذه الأفكار والأولويات وكان الفشل هائلا.

فالتبعية وغياب العدالة الإجتماعية وتراجع المشروع القومى أو فشله لم تنتج عن الديمقراطية، بل أنظمة الحكم الإستبدادية على تعدد أنواعها، فلقد صـودرت حقـوق الإنسـان باسم هذه المبـادئ المغرية البراقة وهذه الأولويات الهابطة من أعلى، وللأسف، فـقـد تم الإبتـعـاد عن جـمـيـع هذه القـيم والأهداف فى ظل أنظمـة الحكم الثورية والقـومـيـة والإشتراكية.

عرض : هشام عبد القادر